تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار
رؤيـة استـراتيجيـة مقتـرحـة للسـودان

المرجع:

أ. أمر التشكيل الصادر من فرع شئون الضباط بالرقم 225 وبتاريخ 28 مارس 2025م.

مقدمة

1. في ظل التحديات المتزايدة التي يشهدها النظام الدولي، بات من الضروري أن تضطلع الدول بدور فاعل في تعزيز تعددية الأطراف، خاصة في المجالات المرتبطة بالأمن والسلم الدوليين مثل نزع السلاح وعدم الانتشار، يشكّل هذا المجال أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي القائم على التعاون المشترك، حيث تسهم الأطر متعددة الأطراف في بناء الثقة، وتعزيز الشفافية، وتيسير الحوار بين الدول، بما يحد من احتمالات النزاعات المسلحة ويعزز الاستقرار العالمي. وتزداد أهمية هذه الأطر في عالم تتداخل فيه التهديدات التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك التهديدات النووية والبيولوجية والإلكترونية.

2. الانخراط النشط للسودان في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار من منظور تتعدد الأطراف، لا يقتصر فقط على كونه التزاماً دولياً، بل يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز مكانة البلاد الدبلوماسية والإقليمية، والمساهمة في بناء نظام أمني إفريقي أكثر توازناً.

3. في هذا السياق، تسعى هذه الورقة إلى تقديم رؤية استراتيجية متكاملة تُمكّن السودان من لعب دور محوري في تعزيز التعددية في هذا المجال، مستفيدةً من موقعه الجغرافي، وتجربته التاريخية، وإمكانياته البشرية والدبلوماسية، للمساهمة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمناً وخالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

أولاً: السياق الاستراتيجي للسودان

4. الرؤية. السودان يسعى لبناء مجتمع دولي آمن ومستقر من خلال تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الإنتشار ، حيث تتعاون الدول بشكل فعال لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

5. الرسالة. السودان ملتزم بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الإنتشار من خلال المشاركة الفعالة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، وتطوير القدرات الوطنية والعمل على تحقيق أهداف الامن والإستقرار في المنطقة والعالم .

6. الوضع الأمني الداخلي.
   أ. الصراعات المسلحة الداخلية وتداول وانتشار الأسلحة غير المشروعة.
   ب. ضعف القدرات المؤسسية للرقابة على التسلح والانتشار.

7. التحديات الإقليمية.
   أ. التوترات في منطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط.
   ب. انتشار الجماعات المسلحة غير الحكومية والتهريب العابر للحدود.

8. الالتزامات الدولية. هناك العديد من الاتفاقيات والمنظمات والوكالات الدولية التي تهدف إلى نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، منها ما انضم إليه السودان ومنها ما يسعى لتعزيز عضويته بها أو التعاون معها ، وهي:
   أ. الوكالات والمنظمات الدولية. حيث يسعى السودان لتعزيز عضويته في :
      (1) منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW).تهدف إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية وتعمل بناءً على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
      (2) الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).منظمة غير حكومية مستقلة ، تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة ، تأسست بتاريخ 29 يونيو 1957 بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي.
   ب. المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

(1) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (**NPT**). تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتقليل خطر الحرب النووية.

(2) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (**CTBT**). تحظر إجراء التجارب النووية في أي بيئة، بما في ذلك الأرض والجو والبحر والفضاء.

(3) معاهدة الأسلحة الكيميائية (**CWC**). تحظر تطوير وإنتاج وامتلاك واستخدام الأسلحة الكيميائية.

(4) معاهدة الأسلحة البيولوجية (**BTWC**). تحظر تطوير وإنتاج وامتلاك واستخدام الأسلحة البيولوجية.

(5) معاهدة تجارة الأسلحة (**ATT**). تهدف إلى تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية وتقليل خطر انتشار الأسلحة غير المشروع.

(6) معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية. تحظر استخدام وإنتاج وتخزين الألغام الأرضية.

(7) معاهدة الذخائر العنقودية. تحظر استخدام وإنتاج وتخزين الذخائر العنقودية.

9. هذه الاتفاقيات الدولية تلعب دوراً هاماً في تعزيز الأمن الدولي والاستقرار، ومنع انتشار الأسلحة التي تشكل خطراً على البشرية والأمن والسلم الدوليين.

ثانياً: الركائز والمحاور الاستراتيجية المقترحة

10. تعزيز المشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية.

أ. الانضمام إلى معاهدات إضافية. مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) واتفاقية الأسلحة التقليدية (ATT).

ب. تفعيل دور السودان في منظمات إقليمية. مثل اللجنة الأفريقية للطاقة النووية (AFCONE) وهيئة عدم الانتشار الأفريقية.

جـ. المشاركة الفاعلة في مؤتمرات المراجعة. مثل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار.

د. زيادة مشاركة السودان في مؤتمرات نزع وانتشار السلاح الدولية.

هـ. تقديم التقارير الدورية للوكالات الدولية المختصة.

و. زيادة مشاركة السودان في مؤتمرات نزع السلاح والانتشار الدولية.

11. تعزيز الأمن والرقابة على الحدود.

أ. إنشاء هيئة وطنية لنزع السلاح. لتنسيق جهود نزع أسلحة الجماعات غير النظامية.

ب. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية. مثل الإنتربول واليونودا لمكافحة تهريب الأسلحة.

جـ. تبني تقنيات مراقبة الحدود. تطوير نظام مراقبة حدودي متكامل (باستخدام الطائرات المسيرة وتقنيات الذكاء الاصطناعي).

د. تفعيل وتعزيز دور القوات المشتركة والبروتوكولات الموقعة بهذا الخصوص. مع دول الجوار (القوات المشتركة السودانية / التشادية ، السودانية / المصرية / السودانية / الليبية، السودانية / إفريقيا الوسطي، السودانية / الأثيوبية بالإضافة للعلاقات مع جنوب السودان.

هـ. منع ، خفض معدل تهريب الأسلحة الصغيرة عبر الحدود.

12. بناء القدرات الوطنية في مجال نزع السلاح.

أ. تدريب الكوادر الأمنية والقضائية. على آليات الرقابة على الأسلحة والتفتيش.

ب. إنشاء مراكز بحثية. متخصصة في دراسات نزع السلاح وعدم الانتشار بالشراكة مع الجامعات والمنظمات الدولية.

جـ. تعزيز الشفافية. من خلال تقديم تقارير دورية للهيئات الدولية حول مخزونات الأسلحة.

13. تعزيز الدبلوماسية الوقائية والحوار الإقليمي.

أ. إطلاق مبادرات إقليمية. مثل منصة السودان للحوار الأفريقي حول نزع وانتشار السلاح.

ب. تعزيز التعاون مع دول الجوار. مثل مصر، تشاد، جنوب السودان وإثيوبيا لتبادل المعلومات لمواجهة التهديدات المشتركة.

جـ. الاستفادة من آليات الوساطة. مثل تلك التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

14. تعزيز الوعي العام وثقافة السلام.

أ. إدراج مفاهيم نزع السلاح وانتشاره في المناهج التعليمية المختلفة.

ب. حملات توعية إعلامية. حول مخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة غير التقليدية.

جـ. توسيع دائرة المشاركة للمجتمع المدني ومنظماته المختلفة. في جهود برامج نزع السلاح المحلية عبر ورش عمل وحملات توعوية.

15. آليات التقييم والمتابعة.

أ. إنشاء وحدات متابعة وتقييم داخل وزارة الخارجية و الدفاع .

ب. إصدار تقرير سنوي حول تقدم الاستراتيجية ونسبة تحقيق الأهداف.

ثالثاً: التوقيتات الزمنية والتمويل

16. الإطار زمني.

أ. قصير المدى (1-3 سنوات). تعزيز البنية التشريعية والمؤسسية.

ب. متوسط المدى (3-5 سنوات). تنفيذ برامج بناء القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي.

جـ. طويل المدى (5-10 سنوات). تحقيق موقع ريادي للسودان في ملف نزع السلاح إقليمياً.

17. التمويل.

أ. الاعتماد على المنح الدولية (مثل صندوق الأمم المتحدة لنزع السلاح).

ب. الشراكة مع المنظمات الدولية (مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة UNODA).

رابعاً: كيف يمكن للسودان تعزيز التعاون الإقليمي والدولي؟

18. تعزيز السودان للتعاون الإقليمي والدولي في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار يتطلب مجموعة من الخطوات الاستراتيجية، والتي تتمثل في الآتي:

أ. تفعيل الاتفاقيات الإقليمية.الانخراط النشط في الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح، مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) والاتفاقات المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

ب. مشاركة فعالة في المنظمات الدولية.تعزيز التعاون مع منظمات مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات ذات الصلة.

جـ. تعزيز التعاون مع المحيط الإقليمي. بناء علاقات قوية مع الدول الجارة من خلال حوارات ثنائية وإقليمية، وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بأمن الحدود والطاقة النووية.

د. تبادل المعلومات والخبرات. إنشاء منصات للتعاون بين الدول الإقليمية لتبادل البيانات والبحوث والخبرات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

هـ. تطوير برامج مشتركة. تنفيذ برامج مشتركة مع الدول المجاورة لتعزيز الأمن الإقليمي، مثل تدريبات مشتركة ومعسكرات توعوية حول مخاطر الأسلحة.

و. تفعيل الدور الدبلوماسي. تعزيز الجهود الدبلوماسية لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأخرى، والعمل على دعم قضايا نزع السلاح على أجندة المجتمع الدولي.

ز. المشاركة في التعليم والتوعية. تبادل البرامج التعليمية والتوعوية مع الدول الأخرى، وإشراك المجتمع المدني في المبادرات المشتركة لنشر الثقافة المتعلقة بنزع السلاح.

ح. الحوار مع الدول الكبرى.إقامة حوارات مباشرة مع القوى الكبرى حول قضايا نزع السلاح، مما يعزز من موقف السودان في الساحة الدبلوماسية الدولية.

ط. دعم جهود السلام الإقليمية. دعم عمليات السلام في مناطق النزاع داخل الإقليم، مما يساهم في استقرار المنطقة ويعزز من موقف السودان كمساهم في الأمن الإقليمي.

خامساً: التحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ؟

19. تواجه استراتيجية تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في السودان عدة تحديات, من أبرزها:

أ. البيئة السياسية المعقدة. استمرار النزاعات الداخلية والاضطرابات السياسية قد تؤثر سلبًا على قدرة السودان على تنفيذ التزامات نزع السلاح وتعزيز التعاون المطلوب

ب. نقص الموارد المالية . محدودية التمويل قد تؤثر على القدرة على تطوير البرامج والمبادرات المطلوبة لنزع السلاح وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

جـ. تحديات الامتثال. قد يواجه السودان صعوبة في الالتزام بالمعاهدات الدولية، خاصة في ظل وجود مجموعة من التحديات الأمنية والسياسية.

د. المصالح الإقليمية المتعارضة. تعارض المصالح بين الدول الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى عدم الاتفاق حول قضايا نزع السلاح، مما يعقد جهود التعاون.

هـ. نقص الوعي والتثقيف. ضعف الوعي العام والتثقيف حول قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار قد يؤثر على دعم المجتمع لهذه الجهود.

و. تكاثر الأسلحة التقليدية. الانتشار المستمر للأسلحة التقليدية في المنطقة يزيد من تعقيد جهود نزع السلاح، ويشكل تهديدًا للأمن والاستقرار.

ز. سوء الفهم الإقليمي والدولي. عدم فهم دور السودان في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار قد يؤدي إلى تحديات في بناء الثقة مع المجتمع الدولي.

ح. التغيرات الجيوسياسية. التغيرات في الساحة الدولية والإقليمية قد تؤثر على الدعم الخارجي للسودان وتعقيد العلاقات الدبلوماسية.

ط. المشاكل التقنية والتقنية القانونية. ضعف القدرات الفنية والتقنية في مجالات التفتيش والمراقبة يمكن أن يؤثر على فعالية تنفيذ السياسات المتعلقة بنزع السلاح.

20. كيفية التغلب على التحديات. للتغلب على التحديات التي تواجه استراتيجية تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في السودان، يمكن اتباع عدة خطوات وإجراءات استراتيجية تتمثل في الحلول المقترحة التالية:

أ. تحسين البيئة السياسية.

(1) تعزيز الحوار السياسي. تشجيع عملية حوار شامل بين جميع الأحزاب والفصائل للوصول إلى توافق سياسي يعزز الاستقرار.

(2) دعم عمليات السلام. تعزيز الجهود المبذولة لتسوية النزاعات الداخلية والمشاركة في عمليات السلام الإقليمية.

ب. تأمين التمويل.

(1) البحث عن شراكات مع الدول المانحة. تطوير علاقات مع دول ومنظمات دولية يمكن أن تقدم الدعم المالي والفني.

(2) تخصيص ميزانية وطنية لنزع السلاح. تأمين موارد مخصصة في الميزانية الوطنية لدعم مشروعات نزع السلاح.

جـ. تعزيز الالتزام بالمعاهدات.

(1) تطوير سياسات قانونية واضحة. وضع إطار قانوني يضمن الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

(2) تقديم التدريب للموظفين. تدريب المسؤولين الحكوميين على القوانين والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح.

د. تعزيز التعاون الإقليمي.

(1) إنشاء منتديات إقليمية. تنظيم مؤتمرات دورية تجمع الدول الإقليمية لمناقشة قضايا نزع السلاح وتعزيز الثقة.

(2) زيادة التفاعل مع الجيران. بناء علاقات تعاون وثيقة مع الدول المجاورة في مجالات الأمن والدفاع.

هـ. رفع مستوى الوعي والتثقيف.

(1) تنفيذ برامج توعية. إطلاق حملات توعوية تستهدف المجتمع المدني ووسائل الإعلام لزيادة الوعي حول أهمية نزع السلاح.

(2) التعاون مع المؤسسات التعليمية. تضمين موضوعات نزع السلاح وعدم الانتشار في المناهج الدراسية.

و. مراقبة الأسلحة التقليدية.

(1) تطوير نظام لمراقبة الأسلحة. إنشاء آليات لتسجيل ومراقبة تداول الأسلحة التقليدية في البلاد.

(2) تعزيز التعاون مع الوكالات الدولية. العمل مع الوكالات الدولية لتقديم الدعم الفني وتقنيات المراقبة.

ز. بناء الثقة مع المجتمع الدولي.

(1) تعزيز الشفافية. تقديم تقارير دورية ومعلومات دقيقة حول التقدم المحرز في مجالات نزع السلاح.

(2) تنظيم انشطة دبلوماسية. إقامة علاقات دبلوماسية نشطة مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية لتعزيز المصداقية.

ح. تعزيز القدرات التقنية.

(1) استثمار في التدريب والتكنولوجيا. تطوير برامج تدريبية لتحسين القدرات الفنية المتعلقة بالتفتيش والمراقبة.

(2) الاستفادة من الخبرات الدولية. الاستعانة بخبراء دوليين لتقديم الدعم الفني والمعرفي.

ط. متابعة التطورات الجيوسياسية.

(1) **رصد التغيرات الدولية.** متابعة الأحداث والتغيرات الجيوسياسية لتكييف السياسات الوطنية وفقًا لذلك.

(2) توسيع شبكة العلاقات الدولية. الحفاظ على علاقات جيدة مع مجموعة متنوعة من الدول لتعزيز الدعم الخارجي.

21. سادساً: دور مؤسسات الدولة في نزع ومنع انتشار الأسلحة

أ. وزارة الخارجية.

(1) التعاون الدولي. تعمل وزارة الخارجية على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة،من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم تجارة الأسلحة .

(2) تطبيق قرارات الأمم المتحدة. تعمل وزارة الخارجية على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

(3) تنسيق الجهود . تعمل وزارة الخارجية على تنسيق الجهود بين الدول والمؤسسات الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة .

(4) دعم برامج مكافحة انتشار الأسلحة . تقدم وزارة الخارجية الدعم لبرامج مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك برامج جمع وتدمير الأسلحة.

(5) التواصل مع المنظمات الدولية . تعمل وزارة الخارجية على التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة، مثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح .

(6) تعزيز الالتزام الدولي. تعمل وزارة الخارجية على تعزيز الالتزام الدولي بمعاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة.

ب. وزارة الدفاع.

(1) تنظيم وتأمين المخزونات. وزارة الدفاع مسئولة عن تأمين المخزونات العسكرية من الأسلحة الصغيرة ومنع تسريبها إلى السوق السوداء أو استخدامها في الأنشطة غير المشروعة.

(2) مراقبة الحدود. تعمل وزارة الدفاع على تأمين الحدود لمنع تهريب الأسلحة الصغيرة والذخيرة، وهذا يتطلب تعاونًا وثيقًا مع الأجهزة الأمنية الأخرى.

(3) التعاون الدولي. تشارك وزارة الدفاع في الجهود الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك المشاركة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم تجارة الأسلحة.

(4) تدمير الأسلحة الفائضة. تعمل وزارة الدفاع على تدمير الأسلحة الفائضة أو التالفة لمنع استخدامها في الأنشطة غير المشروعة.

(5) التدريب والتوعية. تقدم وزارة الدفاع التدريب والتوعية للأفراد العسكريين والأمنيين حول أهمية منع انتشار الأسلحة الصغيرة والآثار السلبية لاستخدامها في الأنشطة غير المشروعة .

(6) تنفيذ السياسات واللوائح. تعمل وزارة الدفاع على تنفيذ السياسات واللوائح التي تنظم حيازة وتداول الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك تطبيق العقوبات على المخالفين.

(7) التعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى. تتعاون وزارة الدفاع مع الأجهزة الأمنية الأخرى، مثل الشرطة والجمارك، لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة ومكافحة الجريمة المنظمة .

جـ. وزارة الداخلية.

(1) تنظيم حيازة الأسلحة. وضع قوانين ولوائح لتنظيم حيازة الأسلحة النارية.

(2) الرقابة على الأسلحة. مراقبة تداول الأسلحة ومنع الاتجار غير المشروع بها.

(3) ضبط الحدود. تعزيز الرقابة على الحدود لمنع تهريب الأسلحة .

(4) التعاون مع الأجهزة الأمنية. التعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى لمكافحة الجريمة والاتجار بالأسلحة .

(5) برامج التوعية. تنفيذ برامج توعية حول مخاطر الأسلحة النارية .

(6) التدريب والتأهيل. تدريب وتأهيل الأفراد العاملين في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة.

(7) التعاون الإقليمي والدولي. التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة .

د. وزارة العدل.

(1) تنظيم حيازة الأسلحة. تعمل وزارة العدل على وضع قوانين ولوائح تنظم حيازة الأسلحة النارية،بما في ذلك شروط الحصول على تراخيص الأسلحة وتحديد العقوبات على المخالفين.

(2) مكافحة الاتجار غير المشروع. تتعاون وزارة العدل مع الأجهزة الأمنية الأخرى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك تهريب الأسلحة وتسريبها من المخزونات الحكومية .

(3) سن وتطبيق القوانين. تعمل وزارة العدل على تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك تطبيق العقوبات على الأفراد والجماعات التي تخالف هذه القوانين .

(4) التعاون الدولي. تتعاون وزارة العدل مع المنظمات الدولية المعنية بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك الأمم المتحدة، لوضع سياسات وبرامج مشتركة لمكافحة انتشار هذه الأسلحة .

(5) تطوير التشريعات. تعمل وزارة العدل على تطوير التشريعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك وضع قوانين جديدة وتعديل القوانين الحالية لتعزيز الرقابة على الأسلحة ومنع انتشارها غير المشروع .

هـ. جهاز المخابرات العامة.

(1) جمع المعلومات الاستخباراتية. يعمل جهاز المخابرات العامة على جمع المعلومات الاستخباراتية حول شبكات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك تحديد مصادر الأسلحة وطرق تهريبها

(2) تحليل المعلومات.يقوم الجهاز بتحليل المعلومات الاستخباراتية لتحديد الأنماط والاتجاهات في انتشار الأسلحة الصغيرة، مما يساعد في تطوير استراتيجيات مكافحة فعالة .

(3) التعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى. يتعاون جهاز المخابرات العامة مع الأجهزة الأمنية الأخرى،مثل الشرطة والجيش، لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة ومكافحة الجريمة المنظمة.

(4) مكافحة التهديدات الأمنية. يعمل الجهاز على مكافحة التهديدات الأمنية الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة.

(5) دعم السياسات الأمنية. يقدم جهاز المخابرات العامة الدعم للسياسات الأمنية المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك تقديم المشورة والتحليلات الاستراتيجية.

(6) التعاون الدولي. يتعاون الجهاز مع الأجهزة الاستخباراتية الأخرى في الدول الأخرى لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق في العمليات الأمنية.

سابعا: متطلبات التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية

22. إن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لا يُعد ترفاً دبلوماسياً، بل هو ضرورة استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة التي تهدد الأمنين الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، فإن تبني السودان لرؤية واضحة ومتكاملة تعكس التزامه بالمبادئ الدولية في هذا المجال، يُمكن أن يسهم في إعادة بناء الثقة الدولية تجاهه، وفتح آفاق جديدة

للتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. إن هذه الخطوة تُعد بمثابة استثمار طويل الأمد في الأمن والتنمية، لما توفره من بيئة مستقرة ومحفزة للنمو.

23. يتطلب تنفيذ هذه الرؤية الاستراتيجية إرادة سياسية جادة، وتنسيقاً مؤسسياً فعّالاً، فضلاً عن تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الدبلوماسية المتخصصة والحوكمة الأمنية. ومع الانخراط المستمر في المبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة، يمكن للسودان أن يرسّخ مكانته كفاعل مسؤول يسهم في صنع عالم أكثر أمناً وتعاوناً، ويؤكد التزامه بقيم السلام والعدالة الدولية.

التوصيات

24. ضرورة وجود نظام عالمي فعال متعدد الأطراف في مجال نزح السلاح وعدم الإنتشار يقوم على وفاء الدول بما يقع على عاتقها من إلتزامات لضمان نفاذ هذا النظام.

25. ينبغي أن تكون سياسة عدم الإنتشار سياسة عامة تنعكس في السياسة الخارجية وتندرج في السياسات الأخرى، بما يشمل جموع الأنشطة والموارد وبناء عليه، وسعياً إلى تحقيق قدر أكبر من الفعالية في سياسة عدم الإنتشار ، ينبغي إدراجها في المجالات الأخرى للعمل الأفقي من قبيل العلاقات الثنائية.

26. ضرورية تعزيز فعالية النظام الدولي الذي يقتضي صكوكاً أكثر اتساقاً تحظى بقدر من الإلتزام السياسي ومزيداً من الاتفاقيات الملزمة قانوناً ، وينبغي أن يقتضي النظام الوفاء بالإلتزامات المقطوعة من جانب الدول وللترويج لنظم تحقيق صارمة وشفافة مقبولة لدى جميع الدول.

27. من الضروري تعزيز القدرة على التوافق من أجل إيجاد أطر قانونية تتيح إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق السلام والأمن والتعاون والرقي في العالم وفي هذا الصدد، من المهم بمكان الإتفاق على جدول عمل لمؤتمر نزع السلاح لتفعيل هذا المنتدى المتعدد الأطراف الهام في مجال نزع السلاح وعدم الإنتشار .

28. الحوجة الماسة لتبني سياسة دولية مسؤولة في مجال نزع السلاح وعدم الإنتشار وإيجاد نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية ،عليه من اللازم إتخاذ التدابير التالية :

أ. البحث عن حلول سياسية عالمية لمنع اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وردعه وكبحه.

ب. إدماج سياسة عدم الإنتشار ونزع السلاح في السياسة العامة للأمن، في مجال العلاقات الثنائية والإقليمية.

جـ. تشجيع إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والنظم الدولية والدفاع عنها وتعزيزها .

د. تعزيز فعالية آليات التحقق من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والتقني وزيادة تدخلها .

هـ. تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي .

و. تعزيز المساعدة بين الدول والتعاون الإنمائي.

29. الحاجة إلى العمل على الصعيد الدولي لإعتماد آليات جديدة متعددة الأطراف تنظم عملية عدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع الأسلحة .

30. المضي قدماً بإتجاه نزع ومنع الإنتشار على أسس من العالمية ، تعدد الأطراف، منع التمييز ، والشفافية بهدف تحقيق نزع كامل للسلاح تحت رقابة دولية صارمة، وبذلك يتم إضفاء الشرعية الدولية على المفاوضات في هذا الصدد .

31. ينبغي لجميع الدول أن تشارك في تحمل مسؤولية إدارة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في العالم أجمع، فضلاً عن مواجهة المخاطر التي تحدق بالسلم والأمن الدوليين، وأن تمارس تلك المسؤولية بشكل متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة .

32. يقتضي تعزيز التعددية في نزع السلاح ومنع الإنتشار إصلاحاً شاملاً وعميقاً للأمم المتحدة، التي تظل منتدى محورياً لا غنى عنه لمعالجة القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ،وإحلال السلام والأمن، وكفالة إحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، إستناداً إلى الحوار والتعاون والتوافق بين الدول.

الخاتمة

33. يعتبر إنتشار الأسلحة من أكبر التحديات التي تواجه الأمن العالمي، حيث تسهم في زيادة العنف والصراعات، عليه تمثل هذه الاستراتيجية رؤية متكاملة لتعزيز دور السودان في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، من خلال تبني نهج تعدد الأطراف القائم على التعاون الإقليمي والدولي. وتأتي هذه الرؤية في وقت بالغ الأهمية، حيث تواجه المنطقة تحديات أمنية متشابكة تتراوح بين انتشار الأسلحة غير التقليدية وتصاعد النزاعات المسلحة، ومن خلال الأهداف الموضوعية والآليات التنفيذية المقترحة، يمكن للسودان أن يتحول من دولة متأثرة بهذه التحديات إلى شريك فاعل في صنع الحلول.

34. إن نجاح هذه الاستراتيجية لن يعزز الأمن الوطني السوداني فحسب، بل سيسهم أيضاً في استقرار المنطقة ككل باعتبار أن النهج متعدد الأطراف يعتبر ضرورياً لمواجهة هذه التحديات، حيث يتطلب تعاوناً دولياً وإقليمياً ومحلياً، غير أن هذا النجاح مرهون بتحقيق شرطين أساسيين، الأول هو الإرادة السياسية الجادة لتبني هذه الأولوية على أعلى المستويات، والثاني هو بناء شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية، وبذلك، يمكن للسودان أن يرسي أساساً متيناً لسياسة خارجية نشطة تقوم على الدبلوماسية الوقائية وثقافة السلام، مما يعزز مكانته كطرف مسؤول في المجتمع الدولي.